دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	القمة العربية والأمن القومي العربي
المصدر:	شؤون عربية
الناشر:	جامعة الدول العربية - الأمانة العامة
المؤلف الرئيسي:	عز العرب، محمد
المجلد/العدد:	ع 130
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2007
الشهر:	صيف
الصفحات:	214 - 222
رقم MD:	55692
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	القضية الفلسطينية ، العالم العربي ، الأمن القومي ، حرب الخليج الثانية ، الخلافات العربية ، الحرب الباردة ، العراق ، السودان ، الطاقة النووية ، أسلحة الدمار الشامل ، الشرق الأوسط ، الاحتلال الإسرائيلي ، الانسحاب العسكري ، حق العودة ، اللاجئون ، المفاوضات ، سوريا ، لبنان ، التدخل العسكري
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/55692

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

القمة العربية والأمن القومي العربي

ندوة : المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط

القاهرة ، 23 أبريل 2007

مثّل الحفاظ على الأمن القومي العربي واحداً من أهم الظواهر الأساسية التي سيطرت على تفاعلات النظام الإقليمي العربي منذ نشأته عام 1945 ، على الرغم من أن الأبعاد الحقيقية لتلك الظاهرة لم تتبلور تماماً في التفكير العربي العام إلا عام 1990 عندما تفجرت أزمة الخليج الثانية واحتدت بشكل غير مسبوق مع حدوث حرب الخليج عام 2003. ولفترة طويلة، سيطر على الكتابات والتحليلات، سواء الأكاديمية أو الصحفية، الخاصة بأمن الدول العربية تصور محدد وهو أحادية مصادر التهديد التي تواجه هذه الدول، بصرف النظر عن موقعها الجغرافي وخصائصها القومية وبيئتها الإستراتيجية وطبيعة نظمها أو توجهاتها السياسية، مع تجاهل نسبي للصراعات بين الدول العربية والتي وصلت إلى حد « الحرب الباردة » في بعض الأحيان، وارتباك بشأن الصراعات الداخلية في الدول العربية، وعدم اهتمام واسع سوى في مراحل متأخرة بالتحديات غير العسكرية التي تؤثر على أمن الدول العربية. وقد تعامل هذا التصور مع أمن كل دولة على أساس أنه « أمن وطني » وفقاً لما يسمى في الأدبيات العلمية بنظرية « النفاذية » للأمن، بمعنى أن ما يقع من أحداث في دولة عربية ما ينتقل تأثيره، بالسلب أو بالإيجاب، إلى الدولة العربية المجاورة.

ووفقاً لهذا الاتجاه، فإن المفهوم المنضبط نسبياً للأمن القومي هو الذي يرتبط بتأمين كيان الدولة والمجتمع ضد المخاطر التي تهدده داخلياً وخارجياً، وتأمين مصالحها الأساسية وتهيئة الظروف المناسبة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن التوافق العام في المجتمع، أي أن جوهر المفهوم يمس مسألة البقاء للدول العربية، إضافة إلى مصادر تهديد الاستقرار السياسي وربما النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي الداخلي، والتي تمثل ما يمكن اعتباره « حد الخطر ».

وقد عكست نصوص القرارات النهائية التي اتخذتها القمة العربية المنعقدة في العاصمة السعودية الرياض في مارس 2007، عملية إحياء لمفهوم الأمن القومي العربي والمشروعات والآليات المتعلقة به،

كمجلس الأمن والسلم العربي، لوجود تصورات وإدراكات عربية بضرورة الاستناد على المصالح الوطنية والرؤى القومية في آن واحد لمواجهة التهديدات الخارجية التي أشعرت الدول العربية بأنها في مهب الريح إن لم تكن على أهبة الاستعداد.

من هذا المنطلق، عقد المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ندوة « القمة العربية والأمن القومي العربي » في الثالث والعشرين من أبريل 2007، بمشاركة نخبة من الخبراء والباحثين المتخصصين في الشئون العربية. وقد تطرقت الندوة إلى موضوعات عدة منها ما يدخل في صميم الأمن القومي العربي ومنها جمود القضية الفلسطينية وتدهور المسألة العراقية وتفاقم المشكلة السودانية وتأزم الحالة اللبنانية.

وقد أشار د. محمد شفيق – رئيس المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط – إلى أن القمة العربية التي عقدت في الرياض تعتبر قمة « التضامن والمصالحة والمبادرة » في وقت يشهد العالم العربي انفجاراً غير مسبوق في الأزمات والمخاطر، في ظل شحن طائفي ومذهبي متزايد، مشيراً إلى جهود الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في تسليط الضوء على قضايا الأمن القومي العربي مثل ضرورة امتلاك الدول العربية للطاقة النووية السلمية ودخول مجلس الأمن والسلم العربي حيز التنفيذ وإخلاء الشرق الأوسط من أسلحة التدمير الشامل.

وأوضح د. سمير غطاس – مدير مركز مقدس للدراسات بغزة – في ورقته المعنونة « موقف الحكومة الإسرائيلية وقدرتها على التفاوض » أن قرارات القمة العربية الماضية خلقت ديناميكية جديدة في الشرق الأوسط بسبب ما تضمنته خاصة من قرارات أعادت تجديد الإجماع العربي على مبادرة السلام، دون أن تجري عليها أية تعديلات، على النحو الذي كانت أصدرته القمة العربية المنعقدة في العاصمة اللبنانية بيروت في عام 2002، مشيرا إلى أن موقف الحكومة الإسرائيلية اتسم برد فعل مغاير حتى لا يظهر للمواطن الإسرائيلي مرونة حكومته في التنازل عن قضايا جوهرية مثل اللاجئين.

وأشار طارق فهمي – خبير بالمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط – في ورقته المعنونة «الموقف الفلسطيني من قمة الرياض إلى المستقبل المنظور » إلى أن الخطاب السياسي الفلسطيني في القمة العربية الأخيرة ركز على مجموعة من المنطلقات، والتي تتلخص في النقاط التالية :

1 – ضرورة الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وحصول الشعب الفلسطيني على كامل حقوقه الوطنية المشروعة وتأمين حق عادل متفق عليه لقضية اللاجئين وفقاً للقرار 194 مقابل قيام علاقات طبيعية وسلام تعاقدي كامل مع إسرائيل.

2- الدعوة لتشكيل لجنة عربية برئاسة السعودية لمتابعة تنفيذ المبادرة العربية مع اللجنة الرباعية الدولية وإحياء عملية السلام من خلال مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط.

3- التأكيد على نبذ العنف والالتزام بكافة الاتفاقيات والمواثيق والترحيب برؤية حل الدولتين.

4- التأكيد على أن الحكومة الفلسطينية تضع على رأس أولوياتها إنجاز ملفين، ملف الأمن الداخلي والقضاء على احتمالات الانفلات والفوضى، والملف الاقتصادي الذي يشمل وضع حد لحالة الانهيار الاقتصادي والتدهور الذي حدث في مستوى معيشة الشعب الفلسطيني.

وذكر د. فهمي أن استشراف المشهد الفلسطيني يعتمد على عدة سيناريوهات، على النحو التالي:

السيناريو الأول ، هو التوافق الفلسطيني العام بصرف النظر عن نجاح أو فشل المبادرة العربية وإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، وتحديد مهام حركتي حماس وفتح تجاه مشهد التفاوض مع إسرائيل إن تم.

السيناريو الثاني ، خيار الهدنة المؤقتة المرحلية حتى تتضح الرؤية سواء على مستوى الجامعة العربية ومواقف الأطراف الإقليمية (مصر والسعودية وسوريا) مع البدء أيضا في الحوار الفلسطيني - الفلسطيني مع استمرار التفاوض مع الجانب الإسرائيلي من خلال لقاءات أولمرت، أبومازن ، وربما يسفر هذا التوجه عن مرحلة جديدة تسعى لكسر الحصار مع الحفاظ على التماسك الفلسطيني الداخلي وشريطة تفعيل وثيقة الوفاق الوطني.

السيناريو الثالث ، رفض كل الصيغ المطروحة الآن سواء على مستوى الجامعة العربية أو مواقف الأطراف المعنية مثل الولايات المتحدة وإسرائيل والدول العربية.

وأكد د. فهمي أن الرهان على هذه السيناريوهات يتعلق بالمواقف الدولية والإقليمية التي لن تقبل حلاً فردياً، فالفرصة قد تبدو بالفعل غير مواتية لتفعيل أي مبادرة، لاسيما وأن الحكومة الإسرائيلية الراهنة ضعيفة وائتلافها هش وقابل للانهيار في أي لحظة ولا تتمتع بأي قدر من الثقة الشعبية. كما أن الإدارة الأمريكية لا يسير عليها سوى السعي للخروج من المأزق العراقي.

وأكد حميد شهاب - أستاذ العلوم السياسية بجامعة بغداد - في ورقته المعنونة « القمة والتطورات العراقية » أن المشكلة العراقية في تأزم مستمر، وصارت تحتل المركز الثاني في قائمة المشاكل العربية بعد القضية الفلسطينية نظراً لما يمثله العراق من ثقل في المعادلة العربية، مشيراً إلى أن

ما يمر به العراق من فوضى وفتنة وتدخل إقليمي ودولي، هو ما دعا القمة العربية في الرياض إلى إصدار ثلاثة عشر قراراً متعلقاً بالمسألة العراقية، لكن العبرة بتنفيذ القرارات وليس اتخاذها.

ويرى أن هناك آليتين فعالتين للحد من التدخل الإقليمي والدولي في الشأن العراقي، الأولى تتمثل في الآلية السياسية ، لاسيما وأن الفرصة مواتية في الوقت الحاضر، نظراً لما تمر به الولايات المتحدة من تعثر في العراق. فعلى العرب أن يستغلوا الفشل الأمريكي ليحددوا شروطهم لمساعدة الولايات المتحدة للخروج من هذه الورطة، لقاء استعادة السلم والأمن في العراق وعدم التدخل في شئونه، وبعد وضع جدول زمني لانسحاب أمريكي.كما يتعين على الدول العربية استخدام الآلية الاقتصادية وخاصة النفطية لاسيما وأن النفط صار السلعة الرئيسية في سوق الاقتصاد العالمي.

وذكر د. محمد مجاهد الزيات – نائب رئيس المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط – في ورقته المعنونة « القمة العربية ومسار التفاوض السوري الإسرائيلي » أن الموقف فيما يتعلق بالتفاوض على المسار السوري الإسرائيلي، قبل القمة العربية الأخيرة، يشير إلى توجه سوري يدعو إلى استئناف المفاوضات بدون شروط مسبقة، وموقف إسرائيلي متناقض يرحب على استحياء بالتفاوض ويضع شروطاً لها تستهدف تقديم تنازلات من جانب سوريا قبل الجلوس إلى مائدة المفاوضات ليس فقط فيما يتعلق بالملف الثنائي ولكن بصورة أساسية في قضايا إقليمية تتعلق أساساً بالملفات الفلسطينية واللبنانية والإيرانية.

وأضاف أن القمة العربية حاولت من خلال ما اتخذته من قرارات إعادة إحياء الحقوق العربية، وجددت أهمية القيام بتحرك إيجابي للوصول إلى تسوية شاملة بين العرب وإسرائيل، حيث أعلنت سوريا على لسان الرئيس بشار الأسد في أعقاب اجتماعات القمة عن الرضا الكامل لما توصلت إليه من قرارات وما دار خلالها من مباحثات.

وقال أكرم حسام عبد الرؤوف – باحث في العلوم السياسية – في ورقته المعنونة « قمة الرياض والتطورات السودانية » : تعد الصراعات الداخلية التي يشهدها السودان أحد المهددات الأساسية للأمن القومي العربي، نظراً لتشابك عناصرها وأبعادها وتعدد الأطراف الإقليمية والدولية المؤثرة فيها والمحركة لها، مشيراً إلى أن تحرك الجامعة العربية في التعامل مع التطورات السودانية جاء في بعض الأحيان متأخراً وفي البعض الآخر غير متناسب مع الدور المطلوب، فبالرغم من أن أزمة دارفور كانت لها إرهاصات بدأت قبل عام 2004، إلا أن جامعة الدول العربية لم تبادر إلى التدخل المبكر لنزع فتيل الأزمة ومحاولة حلها قبل أن تتفاقم وتصل إلى حد الكارثة.

وذكر أن القرارات التي تمخضت عن القمة العربية في الرياض لم تضف كثيراً إلى القرارات التي اتخذت في قمم سابقة، غير أنه لا يجب أن نحمل الجامعة العربية كمؤسسة إقليمية المسئولية الكاملة عن هذا الأداء حيث إن إرادة وفعل الجامعة العربية يظل دائماً رهناً بإرادة وفعل الأعضاء المنتمين لها في إطار إرادة العمل العربي الجماعي. وارتباطاً بذلك وأخذاً في الاعتبار أن الموقف الدولي من السودان سيظل عاملاً أساسياً لا ينبغي تجاهله، فإن أي تحرك عربي سواء كان تحركاً فردياً على غرار ما قامت به المملكة العربية السعودية أو تحركاً جماعياً من خلال جامعة الدول العربية سيبقى رهناً بمدى القبول الدولي لهذا الدور.

وأوضحت د. نيفين مسعد – أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة – في ورقتها المعنونة « القمة العربية والأزمة اللبنانية » أن القمة العربية تعاملت مع القضية اللبنانية كجزء من الصراع العربي الإسرائيلي، رغم أن الوضع الداخلي اللبناني يستحق الاهتمام الأكبر، ولا يمكن تبرير هذا الوضع بدعوى أن الجامعة العربية تعزف عن التدخل في الشئون الداخلية للدول العربية، لأن القمة تطرقت إلى أوضاع داخلية متعلقة بالقضية العراقية مثل المراجعة الدستورية والعمل على توسيع العملية السياسية وحل الميلشيات المسلحة وإعادة النظر في هيئة اجتثاث البعث مشيرة إلى أن الأزمة اللبنانية سواء الداخلية أو الخارجية كشفت عن ضعف بنيوي للنظام الإقليمي العربي، حيث لم تعقد قمة طارئة لمناقشة تداعيات هذه الأزمة، بل إن أبعاد الأزمة تتجاوز المحيط العربي للإطار الإقليمي، وهو ما يجسده التقارب السعودي الإيراني والروابط السنية الشيعية في المنطقة.

وأوضح د. محمد عبد السلام – الخبير بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام – في ورقته المعنونة « القمة العربية والأمن الإقليمي » أن الدول العربية ظلت تسير طويلاً في اتجاه البحث (ولو نظرياً) عن صيغة لتدعيم أمنها الوطني في إطار مفهوم الأمن القومي العربي، ولا تزال مستمرة في ذلك، لكن ثمة مؤشرات بأنها قد بدأت في التفاعل مع إطار الأمن الإقليمي كأمر واقع لم يعد من الممكن تجنبه. وتتمثل المشكلة هنا في أن الإطار الإقليمي لن يقدم لأمن الدول العربية بأكثر ما قدمه الإطار القومي، وبالتالي سوف يستمر الحال على ما هو عليه، إذ ستظل الدول العربية تعتمد على إستراتيجياتها الأمنية الوطنية، مدعومة بإستراتيجياتها الدولية، مع الاتجاه لتشكيل محاور إقليمية وظيفية تبعاً لطبيعة كل تهديد قائم أو محتمل.

وأشار إلى أن نظرية الأمن القومي العربي تعرضت لاختبارات قاصمة في عام 1990 ، حينما قامت إحدى الدول العربية باحتلال دولة عربية أخرى، لينهار أحد أعمدة النظرية وهو افتراض أن

التهديدات الرئيسية تأتي من الخارج بالأساس، ثم بدأت القوات الدولية التي طالما اعتبرت نظرياً «وجوداً أجنبياً»، في الوصول إلى المنطقة كقوات دولية استناداً على تفاهمات محددة مع دول عربية، ثم شاركت تسع دول عربية بقوات مسلحة في التحالف الذي خاض حرباً ضد دولة عربية أخرى هي العراق، قبل أن تتسع شروخ النظام العربي، ببداية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي عام 1991، لتبدأ النظرية نسبياً في فقدان بعض أسس إطارها الصراعي الذي كانت معظم ملامحها ترتبط بـه.

وأضاف : جاءت حرب الخليج الثالثة عام 2003 لتطيح ما تبقى من منطق نظري للجانب الأمني في التفكير العربي، فالدول العربية لم تتمكن من إدارة الأزمة أو منع الحرب أو المشاركة مباشرة في الحرب أو التأثير فيما يجري بعدها داخل العراق في ظل حالة من اللاخيار. وعقدت القمم العربية التالية بصعوبة، لتنفجر الخلافات بداخلها بعنف. ويوازي ذلك في الأهمية وجود اعترافات أو إقرارات رسمية علنية بأن الأوضاع قد تغيرت.

وأكد د. عبد السلام وجود إدراك لدى معظم الدول العربية بأن التفكير في نظام أمني عربي من نوع ما أصبح متعذراً، بفعل واقع الانتشار العسكري الدولي في المنطقة بما يتضمنه من قواعد وتسهيلات عسكرية، وكذلك نمط العلاقات الدفاعية القائم بين معظم دول الخليج والولايات المتحدة بما يتضمنه من ارتباطات صارمة، وقبل ذلك اتجاه عدد كبير من الدول العربية للتصرف علناً بشكل منفرد فيما يتصل بقضايا دفاعية كان من المفترض وفق المعايير النظرية أنها « قومية ». ووضح أن نظرية الأمن القومي العربي لم تعد قادرة على استيعاب ما يجري فيما يسمى اصطلاحياً «البيئة الإستراتيجية» العربية، التي أصبحت تتسم بحالة من التدويل الكامل.

ويقول د. محمد عبد السلام : ارتبطت عملية إعادة إحياء نظرية الأمن القومي العربي في قمة الرياض، بنظرية الفراغ في ظل وجود تحدٍ إقليمي غير مسبوق يتعلق بإيران وإسرائيل، إضافة إلى التحدي الدولي غير المسبوق الذي يتعلق بالوجود الأمريكي في العراق، فقد ركزت الأوراق العربية التي قدمت إلى المؤتمر بهذا الشأن (الورقة السعودية المصرية)، وتقرير الجامعة العربية على أن « غياب موضوع الأمن الإقليمي العربي عن أجندة الجامعة العربية وضع المنطقة العربية في مواجهة أخطار حقيقية موضحاً أن ما يجري في المنطقة من تجاذبات إقليمية ودولية حول الأمن الإقليمي يتم في غياب رؤية أو إستراتيجية عربية للأمن الجماعي قادرة على مواجهة هذه التحديات ».

وأوضح أن الدول العربية اعترفت عملياً في الفترة الأخيرة، بأن بعض المشكلات المتعلقة بدول عربية، هي في الواقع مشكلات إقليمية، وتم ترتيب اجتماعات متعددة الأطراف شاركت فيها دول الجوار الجغرافي العراقي، في إطار صيغة شبه مؤسسية، بل إن مشكلة جنوب وغرب السودان قد خرجت أحياناً من الإطار العربي إلى أطر إقليمية أفريقية، مؤكداً أنه لن تصل الأمور إلى حد فتح إطار الجامعة العربية لتصبح منظمة شرق أوسطية كما اقترحت أطراف إسرائيلية، فهذا يمثل بالنسبة للعرب سيناريو أسوأ حالة، لكن من الواضح أن فكرة الإقليم لم تعد كما كانت عليه من قبل.

وأضاف أن الدول العربية ذاتها تعاني من مشكلات في الداخل تتعلق بتحديث الإطار العربي، بصورة يبدو معها أنه إذا تم التخلي عنه، فإنه لن يمكن استعادته مرة أخرى، بفعل وجود توجهات دولية تحاول إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط مرة أخرى، وعدم التيقن مما سيكون عليه الإطار الإقليمي، ووجود تيارات معادية لفكرة العروبة أصلاً في المنطقة العربية ذاتها، فأحياناً يبدو أن المشروع الذي تتبناه حركات الإسلام السياسي يمثل مشكلة تماثل في حدتها مشروعات الشرق الأوسط الأخرى. لذا ظلت الأطراف العربية حريصة دائماً على النظرية « الأمن القومي »، حتى لو كانت متيقنة من عدم تنفيذها.

وأكد د. عبد السلام أن إحداث تحول حقيقي في بيئة التفكير في فكرة « الأمن العربي » من الإطار الصراعي إلى الإطار التعاوني، الذي يقوم على أولوية الحلول السلمية ودعم الاستقرار الإقليمي والتفكير في ترتيبات تعاونية بمنطقة الأمن المشترك على الأقل، والذي يتضمن أطرافاً غير عربية في الإقليم، فهذا وحده هو الذي يمكن أن يحول التفكير العربي من منطق « عدم الأمن » الإقليمي إلى منطق « الأمن » الإقليمي، الذي أصبح أكثر اقتراباً من الذهن العربي الرسمي مقارنة بفترات سابقة.

وأشار د. أحمد يوسف أحمد – مدير معهد البحوث والدراسات العربية – إلى أن النظام الأمني العربي تعرض لضربات متتالية أجهضته، وخاصة بعد التسوية المصرية المنفردة للسلام مع إسرائيل في نهاية السبعينيات من القرن الماضي، ثم الغزو العراقي للكويت، واكتمل العجز العربي لدرجة تصل إلى حد إصدار شهادة وفاة في عام 2003 حينما قامت القوات الأمريكية بغزو العراق، موضحاً أن قمة الرياض أعادت الاعتبار لمفهوم الأمن القومي العربي لأن الدول العربية تمثل جماعة أمنية واحدة، وما يحدث في العراق والسودان والصومال يؤثر على بقية الدول العربية بشكل أو بآخر. فالتدخل الدولي يضر بالأمن القومي العربي لاسيما وأن القوى الكبرى تسعى إلى « تدويل » القضايا العربية.

إن التعقيدات الخاصة بمدركات الدول العربية لمصادر تهديد أمنها القومي، لا تزال مصدر إرباك شديد للباحثين العرب. فعلى الرغم من حدة المشكلة الأمنية بأبعادها المختلفة، واستمرارها لعقود طويلة، وكثرة ما كتب حول قضايا الأمن القومي في المنطقة العربية، لا توجد حتى الآن أفكار محددة تستند على أسس إستراتيجية حول « مدركات التهديد » بالنسبة للدول العربية، رغم تصاعد الاهتمام بالدراسات الأمنية على مدار عقد التسعينيات وتزايد عدد مراكز الدراسات الإستراتيجية في المنطقة العربية بمستوى غير مسبوق. فأحد جوانب أزمة الأمن القومي العربي يتمثل في معضلة العلاقة بين الأمن القطري الخاص بكل دولة على حدة، وبين الأمن القومي العربي في مجمله، فقد انحازت الدول لفترة من الزمن لسيادة مفهوم قومي عربي جماعي، على حساب الاهتمام بخصوصية كل دولة وفي تجاهل تام لحساسيتها الخاصة ونقاط ضعفها الذاتية. وكان رد الفعل الطبيعي في فترة لاحقة هو تغليب الاعتبارات الخاصة بالأمن القطري على الرؤية العربية الجامعة. أو بالأحرى مسايرة التصور العام للأمن الإقليمي العربي نظرياً، والتصرف عملياً وفقاً لمقتضيات الأمن القطري.

لكن البعدين القطري والإقليمي بالنسبة لأمن أية دولة عربية متلازمان إلى حد كبير، وبحيث لا يمكن اختزال مفهوم الأمن لأي دولة عربية في أحدهما فقط، فدائماً كانت هناك تحديات ومخاطر تجابه الدول العربية في مجموعها، ربما بسبب الجغرافيا أو التاريخ أو العروبة وغيرها من القواسم المشتركة، الأمر الذي خلق نوعاً من الروابط العضوية بين الأمن العربي ككل والأمن الخاص بكل دولة عربية على حدة. هذه الرابطة العضوية لم تنفصم عراها بعد. فإذا كانت هناك دعاوٍ تنحي مقومات هذه الرابطة جانباً، فإن هناك ما يستوجب ضرورة وجودها. ولا يعني ذلك أي نوع من الافتئات على حالة الخصوصية التي تهم كل دولة على حدة بل العكس فإن المطلوب هو التقدير الصحيح لمساحة كل بعد في المعادلة الأمنية الشاملة أو المتكاملة. فالتفاعلات العربية تعبر في النهاية عن علاقات عسكرية ذات مضمون سياسي أكثر منها تحالفات إستراتيجية ذات مضمون دفاعي، كما أنها ظلت أقرب إلى النمط المؤقت المرتبط بمفهوم الائتلافات العسكرية وليس الطابع النظامي الذي تقام التحالفات الدفاعية استناداً عليه، يضاف لكل ذلك أن العلاقات الأمنية العربية قد اتسمت بالتقلب الشديد بين التعاون والصراع.

ومن ثم فإن آليات التسوية العربية للصراعات والأزمات التي تثور في المنطقة ضعيفة بصفة عامة، فقد واجهت جامعة الدول العربية صعوبات كبيرة في التدخل لتسوية هذه الأزمات بفعل القيود التي وضعتها الدول الأعضاء نفسها على حرية حركة وفعالية الجامعة، كما كان دور الجامعة العربية يتوقف

على عوامل مركبة ترتبط بطبيعة القضية محل النزاع والتوازنات القائمة بين الأطراف المباشرة له، ومدى التدخل الدولي فيه، مما جعل مسألة تدخل الجامعة العربية في قضايا الأمن القومي العربي مسألة معقدة.

ويعد إنشاء مجلس السلم والأمن العربي نواة لإعادة بناء أسس الأمن العربي وآلياته، فالنظام الأساسي للمجلس ينص على أن من مهامه إعداد إستراتيجيات الحفاظ على السلم والأمن في مواجهة التهديدات والمخاطر العابرة للحدود كالجريمة المنظمة والإرهاب، واقتراح التدابير الجماعية المناسبة إزاء أي اعتداء على دولة عربية أو تهديد بالاعتداء عليها، وتعزيز القدرات العربية في مجال العمل الوقائي من خلال بنك معلومات وتطوير نظام الإنذار المبكر، استناداً إلى خبرات متخصصة، ولجنة وساطة، تحسباً لاندلا ع أية أزمة. وقد ارتبط الدافع الرئيسي هذه المرة « بحالة الفراغ » التي يعاني منها الإقليم، كما ذكرت ورقة الدكتور محمد عبد السلام في الندوة.

وقد قررت القمة تشكيل مجموعة عمل مفتوحة العضوية على مستوى الخبراء لدراسة وتحديد الأخطار الراهنة والمستقبلية التي تواجه الأمة العربية وإعداد مقترحات للتنسيق بين مختلف الآليات القائمة في إطار الجامعة العربية والمتعلقة بالأمن القومي العربي، ووسائل تطوير وتفعيل المعاهدات وتنفيذ الاتفاقيات والقرارات ذات الصلة، وإعداد مقترحات عملية لتطوير أشكال التعاون بين الدول العربية في ميادين الأمن العربي والاعتماد على شبكة المراكز العربية المتخصصة في الدراسات الإستراتيجية، وعرض نتائج الدراسة على القمة القادمة التي ستعقد في سوريا.

محمد عز العرب
باحث في الشئون العربية